مجلة دراســـات في علم اجتماع المنظمات ISSN: 2437-0827
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/234 المجلد: 11(العدد: 01)السداسي الأول/2023

سياسة منحة البطالة والاستقرار الاجتماعي والسياسي

Unemployment grant policy and social and political stability

[1] مسعود قريمس ، [2] محمد عليوة[2]

[1] أستاذ محاضر قسم "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، messaoud.grimes@ummto.dz

[2] طالب دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، aliouam59@gmail.com

تاريخ الإستقبال: 2022/07/16 تاريخ القبول: 2023/03/29 تاريخ النشر: 2023/06/30

ملخص:

يعتبر الشغل من بين اهم محاور السياسات الاجتماعية الهادفة لمحاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، وتسعى الجزائر مثل باقي دول العالم التحكم في حجم البطالة ووضعت لذلك جملة من البرامج والإجراءات التي تهدف إلى تسهيل عملية الدمج المهني في سوق العمل وامتصاص البطالة، إلى أنها لم تتمكن من التحكم في نسبها بشكل فعال وكاف ولم تتحسن أوضاع البطالين بالصورة المطلوبة، وكان من بين آخر الاجراءات اقرار العمل بسياسة منحة البطالة من اجل التخفيف من الاقصاء الاجتماعي وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية داخل المجتمع الذي يؤدي الى تحقيق الاستقرار السياسي و الاجتماعي.

كلمات مفتاحية: البطالة؛ منحة البطالة؛ الاستقرار السياسي؛ الاستقرار الاجتماعي.

Abstract:

Algeria, like the countries of the world, seeks to address the problem of unemployment in Algerian society. It has developed a number of programs aimed at facilitating the process of professional integration in the labor market and absorbing unemployment. However, it has not been able to address the problem of unemployment once and for all, and the conditions of the unemployed have not improved in the required manner. Employment is among the most important axes of social policies aimed at combating poverty and social exclusion, so the Algerian state deliberately approved the unemployment grant policy in order to alleviate social exclusion and achieve a kind of social justice within society that leads to achieving political and social stability, which reflects the political and economic success of any government.

Keywords: The unemployment; unemployment benefit; political stability; social stability.

*المؤلف المرسل: عليوة محمد

1. مقدمة

تعد البطالة من التحديات التي تعاني منها غالبية اقتصاديات العالم بدرجات متفاوتة والتي تشكل ضغط على الدولة لاتخاذ السياسات والاجراءات الكفيلة بمواجهتها خاصة البطالة الاجبارية، التي تعد تحديا كبيرا ومؤثرا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسلم الاجتماعي، ومن اهم الاجراءات التي تبنتها الدولة الجزائرية سياسة منحة البطالة بهدف الحد من مشكلة الفقر والحرمان والتهميش الناتج عن البطالة غير متحكم فيها، بحيث تمثل مشكلة الفقر والبطالة في الجزائر والتي تعتبر من اهم التحديات التي تواجه الاستقرار الاجتماعي والسياسي مند عقود من الزمن، لذا توجب على الدولة وضع سياسات مبنية بإحكام حتى تتمكن من خلق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والحد الادنى من الحياة الكريمة لأغلب المواطنين خاصة الطبقة الوسطى التي تعد صمام الأمان للسلم الاجتماعي، وفي هذا السياق تعتبر منحة البطالة آلية في غاية الاهمية لتحقيق التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والتوزيع الرشيد للثروة والحد من المسافات الاجتماعية والاستبعاد الاجتماعي، ومن خلال هذا يمكننا طرح التساؤلات التالية: **ما الدور الذي تقوم به منحة البطالة في ترشيد سوق العمل وتقليل المسافة بين الطبقات الاجتماعية؟ وهل يمكن لمنحة البطالة ان تقوم بدور فعال في تحقيق الاستقرار؟**

2. سياسة منحة البطالة

• تعريف البطالة:

يعد مفهوم البطالة من بين المفاهيم الأكثر تلونا ومن أكثر المفاهيم التي هي عرضة للعبث السياسي رغم محاولات التستر على ذلك ببعض العمليات الإحصائية لإضفاء المشروعية على المعطيات اللاحقة، وهذا زيادة على كونها من المفاهيم التاريخية التي تتغير حمولتها ودلالتها باستمرار، لهذا يحتاج الباحث إلى الحذر واليقظة أثناء التعامل مع هذه المفاهيم الحساسة التي تعتبر أيضا ساحة حرب صامتة بين الخصوم في عالم السياسات المحلية والدولية، ونتيجة لكل ما ذكرنا نجد تعدد التعاريف المقدمة للامساك بمفهوم البطالة وكل تعريف يحاول أن يخدم منطلقا أو اتجاها من الاتجاهات، حيث أن كل لفظة أو كلمة نضيفها أو نحذفها من التعريف تؤدي إلى تباين النتائج والمعطيات التي يتم جمعها من الميدان، وكل قراءة تختلف عن الأخرى بناء على اختلاف التعاريف التي تم تحديدها قبل عملية جمع المعطيات عن البطالة عن الميدان لأنه قبل كل عمل كمي هناك عمل كيفي سابق له ومحدد لنتائجه، وكل قراءة للمعطيات الميدانية حول البطالة لا قيمة لها إلا في سياق التحديدات والتعريفات السابقة، كما أن هذا التعريف يتأثر بالنظم الاجتماعية والثقافية والقانونية السائدة مثل السن القانوني للعمل والتمثلات الاجتماعية للسن والأدوار المنوطة به في كل مجتمع، وزيادة على ما ذكرناه نجد خلطا كبيرا بين مفهوم البطال والبطالة وهذا الخلط راجع لكون حساب نسب البطالة يستند أساسا على عدد البطالين.

ومن بين التعاريف المعتمدة والمتعارف عليها نجد تعريف منظمة العمل الدولية التي تعتبر البطالة: " كل شخص عاطل عن العمل قادر عليه وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الاجر السائد ولكن دون جدوى."[1] والذي عادة ما يستعمل كتعريف مرجعي لدى الكثير من الهيئات الرسمية التي تعنى بقياس نسب البطالة ووضع سياسات التشغيل، ويستعمل تعريف المنظمة كتعريف قاعدي مرجعي مع إدخال الخصوصيات المتعلقة بالسياق القانوني والثقافي الخاص مثل السن القانوني للعمل ومستويات التنمية وبعض التصورات المتعلقة بالعمل[2]، كما تعرف على أنها: " عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان عملا ذهنيا أو عقليا أو غير ذلك من الإعمال، وسوءا كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية أو إرادية أو غير إرادية[3]، ومن التعاريف التي تقدم للبطالة نجد التعريف الذي يعتبرها: " كل شخص قادر على العمل ومنقطع عنه ويبحث عنه ولا يجده"، وهذا التعريف وبعض التعاريف المشابهة له عادة ما تستعمل كتحديد للبطالة وفي والواقع تحديدات للبطال وليس للبطالة ولا شك أن الأمر بين الاختلاف ولكن للأسف كثير من المراجع وحتى المتخصصة منها لا تفرق بين تعريف البطال على اعتبارها حالة تتعلق بالشخص والبطالة على اعتبارها إحدى خصائص سوق العمل، وهناك أيضا من يعرفها على اعتبارها: " كل الأشخاص العاطلين عن العمل والراغبين فيه والباحثين عنه بأجر أو لحسابهم الخاص وقد بلغوا السن القانوني لذلك"، وهناك من يحدد البطالة على أنها:" الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل لديه استخداما كاملا أو أمثلا"، وهذا التعريف ينظر إلى البطالة على اعتبارها صفة من صفات المجتمع تعبر عن عجزه عن استخدام طاقاته التشغيلية بالصورة الملائمة[4]،، وانطلاقا من استعراض التعاريف السابقة نسجل مجموعة من الملاحظات وهي: الخلط بين مفهوم البطالة والبطال في الكثير من التعاريف، استناد تعريف البطالة إلى مفهوم البطال بصفة أساسية وهذا ما سبب الخلط الذي سبق حديثنا عنه، اعتماد تعريف البطال على صفات متفق عليها وهي الانقطاع عن العمل مع القدرة عليه والرغبة فيه والبحث عنه والقبول به في الحدود المتعارف عليها ثقافيا وقانونيا.

وقد استند الديوان الوطني للإحصائيات في تعريفه للبطال على التعريف الذي قدمه المكتب الدولي للعمل والذي استند فيه هو الآخر على التعريف المرجعي الصادر في القرار المتعلق بإحصائيات السكان الناشطين اقتصاديا والبطالة والعمالة الناقصة الذي اعتمد في المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء إحصائيات العمالة[5] المنعقد في جنيف سنة 1982، ويعرف البطال من طرف المنظمة العالمية للعمل 0IT على أنه " **كل فرد قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن لا يجده**"[6]، والذي انطلاقا منه عرف الديوان الوطني للإحصائيات البطال على أنه : " كل شخص تجاوز السن القانوني المحدد والذي كان خلال الفترة المرجعية من دون وظيفة أو عمل مأجور أو غير مأجور، وهو مستعد للعمل وباحث عنه واتخذ الإجراءات اللازمة لذلك"، أما البطالة أو نسبة البطالة (Taux de Chômage) في مجتمع معين فتعني: النسبة بين الفئة البطالة والفئة النشيطة في المجتمع[7].

3- الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة:

ان الاثار النجمة عن ظاهرة البطالة اصبحت موضوع يشد انتباه الباحثين لا سيما في المجال الاجتماعي والاقتصادي نظرا لما تخلفه من اثار سلبية على الفرد والمجتمع على المستويين لدى سوف نقوم بتوضيح بعض الاثار التي تنجم عنها :

- **تدفع البطالة الافراد الى ممارسة العنف والجريمة** : تشكل البطالة من بين العوامل التي تقود إلى السلوك الإجرامي سواء كانت لوحدها أو متلائمة مع عوامل أخرى، إذ تعتبر البطالة في بعض التشريعات والمواثيق جريمة في حد ذاتها وذلك من خلال جعل العمل واجبا، وتشير بعض الدراسات التطبيقية إلى ان البطالة من العوامل المسببة للجريمة لأنها تتضمن العناصر الانحرافية مثل عدم استقرار العلاقات الاجتماعية للعاطل وابتعاده عن المجتمع وقيمه السائدة نتيجة شعوره بالوحدة والعزلة والشعور بخيبة الأمل ومن تم تضعف القوى الاجتماعية وتتضاءل علاقة العاطل عن العمل مع المجتمع، ويترتب على ذلك ظهور حالة الأنومي (Anomie)التي تفقد الالتزام بالمعايير والقيم السائدة او ما يطلق عليها روبرت ميرتون اللامعيارية الاجتماعية[8]، وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات الميدانية، التي أجريت حول الموضوع ومن بين الدراسات دراسة(عجوة عاطف عبد الفتاح 2006)التي تبحث عن البطالة وعلاقتها بالجريمة في الوطن العربي والتي توصلت إلى أن البطالة من العوامل المحددة للسلوك الإجرامي.
- **الهجرة الشرعية وغير شرعية** : تعتبر الهجرة إفرازات لتلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشباب المهاجر، هو في معظمه شاب بطال ظل محاصرا بمشاكل البطالة في ظل مجتمعه، حيث دفعت به بطالته تلك إلى اتخاذ الهجرة السبيل الأفضل للحصول على عمل والتحرر من البطالة[9]، سعيا منه إلى تغيير واقعه المعاش وحصوله على عمل يضمن له كرامته وانسانيته .
- **التفكك الاسري:** ويعني بالتفكك الاسري حالة التصدع التي تصيب بنيان الاسرة حيث لا تتمكن من اداء وظائفها بفعالية وكفاءة عالية، ويظهر مردود ذلك من خلال مظاهر الارتباك الداخلي بين أعضاء الأسرة الواحدة والخارجي في علاقتها مع المؤسسات الأخرى الرسمية وغير الرسمية، وهذا التصدع ينشأ عند القيام بأدوار متناقضة أو متصارعة فضلا عن فقدان أهمية النسق القيمي في توجيه سلوك الأفراد، ان تأثير البطالة على هذا التفكك ينبع من كونها ظاهرة بنائية تؤثر على تشكيل الوحدات الاجتماعية بالمجتمع وطبيعي ان تكون الاسرة اكثر هذه الوحدات تأثيرا في بنية المجتمع [10].
- **تأخر سن الزواج:** تزداد نسبة العنوسة من خلال تأخر سن الزواج والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالبطالة، فحينما لا يجد الشاب فرصة عمل أمامه تمكنه من ان يمتلك مسكنا أو دخلا يحقق به الاحتياجات .

- **سوء استغلال الموارد والإمكانيات البشرية والمادية المتاحة بالمجتمع :** يعتبر المصدر البشري المخزون الحقيقي لثروة اي مجتمع وهذا على اساس انه من المفروض انه كل افراد المجتمع مطالبون بالمساهمة في العمل، أي ان البطالة تؤثر بصورة مباشرة على حجم المنتوجات (سلع، خدمات)، فقلة الفئة المشتغلة يؤدي إلى قلة الإنتاج الداخلي وضعفه وبالتالي اختلال الأسعار وارتفاعها مما يؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الداخلية في الأسواق الخارجية[11]، كما ان البطالة تعد هدرا للموارد البشرية وذلك بعدم الاستغلال الامثل لها، ووجود طاقات عاطلة تتسبب فيه البطالة مما يعني التأثير على الدخل وتوزيعه.
- **انتشار الفقر بين فئات المجتمع وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد :** تعتبر مشكلة البطالة المتسبب الأول في انتشار ظاهرة الفقر، إذ ترتفع نسبة ومعدل الفقر بارتفاع نسبة البطالة ومعدلاتها، فمن خلال معطيات مقدمة من طرف صندوق النقد العربي التي تبين تطور نسب الفقر و توزيع الدخل وعلاقته بالبطالة فتبين بان معدلات الفقر في الدول العربية تحتل أعلى المعدلات عالميا، وهذا نتيجة لارتفاع معدلات البطالة إذا ما تم المقارنة بين نسب ومعدلات كلا المتغيرين.

4-منحة البطالة:

تم تأسيس منحة البطالة في الجزائر بموجب المادة 190 من القانون 16/21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021 ويتضمن قانون المالية 2022 والتي تم بموجبها تأسيس منحة البطالة لفائدة البطالين طالبي الشغل لأول مرة[12]، ومنحة البطالة هي مبلغ مالي يقدر بثلاثة عشرة ألف دينار جزائري يمنح للبطالين طالبي الشغل لأول مرة والمسجلين في الوكالة الوطنية للتشغيل والتي تحفظ كرامة البطال الذي لم يحصل على عقد رسمي وهذه المنحة تسقط آليا فور الحصول على وظيفة.

وشروط الاستفادة من هذه المنحة حددها المرسوم التنفيذي 22-70 المؤرخ في 9 رجب عام 1443 الموافق 10 فبراير سنة 2022، يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها وهذه الشرط كما يلي:

- أن يكون البطال حاصلا على الجنسية الجزائرية.
- أن يكون مقيما بالجزائر.
- ان يبلغ سنه ما بين 19 و 40 سنة.
- ان يبرر وضعيته اتجاه الخدمة الوطنية.
- أن يكون مسجلا كبطال طالب شغل لأول مرة لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ ما لا يقل عن ستة أشهر.
- ألا يكون مسجلا في مؤسسة للتعليم العالي او التكوين المهني.

- الا يتوفر على دخل مهما كانت طبيعته.
- ألا يكون قد استفاد من الأجهزة العمومية لدعم احداث او توسيع النشاطات والمساعدة على الإدماج المهني والمساعدة الاجتماعية.
- –ألا يتوفر على دخل أياً تكن طبيعته.
- –أن يبرر وضعيته تجاه الخدمة الوطنية
- ألا يتوفر الزوج على أي دخل مهما تكن طبيعته.
- كما يستفيد من هذه المنحة كذلك، حسب المادة 3، المحبوسون الذين استوفوا مدة عقوبتهم ولا يتوفرون على دخل، ضمن الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم.
- ويخضع الإبقاء على الاستفادة من منحة البطالة بالنسبة للمستفيد، لالتزامات حددتها المادة الرابعة:
- التقدم لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بمكان إقامته لتجديد تسجيله
- الاستجابة إلى استدعاء مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل،
- عدم رفض عرضي عمل مطابقين لمؤهلاته.
- عدم رفض تكوين يرمي إلى تحسين قابلية التشغيل.
- بالمقابل، تشير المادة 5 إلى أنه يمكن لمصالح الوكالة الوطنية للتشغيل أن تقترح تكوينا للمستفيد، خاصة في المهن التي تعرف عجزا في سوق العمل، بهدف تحسين قابلية تشغيله وتسهيل إدماجه المهني.
- ويستمر المستفيد الموجه نحو التكوين في تقاضي منحة البطالة خلال فترة التكوين، في حدود المدة المنصوص عليها في المادة 7 ، ويترتب على تخلي المستفيد عن التكوين، إلغاء منحة البطالة[13].

ومن بين أنواع منح البطالة نجد المنح التالية:

- منحة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة: وهي مخصصة للأجراء مسرحين محالين على البطالة نتيجة الظروف الاقتصادية وتلغى المنحة فور عودة البطال للعمل أو انتهاء عقد العمل محدد المدة.
- منحة عقود ما قبل التشغيل في الجزائر: وتشبه منحة البطالة من حيث المبدأ او تمنح لطالبي العمل المبتدأين الغير حاصلين على عقود رسمية في القطاع العام او القطاع الخاص.
- منحة البطالة: وهي مخصصة لفائدة البطالين طالبي العمل المبتدئين غير الحاصلين على عقد عمل.

هذه الانواع من المنح كل واحدة منها تتعلق بطبيعة البطال فمنحة الصندوق الوطني للتامين على البطالة هي خاصة بالعمال الأجراء المسرحين من العمل لأسباب لا ارادية، والثانية متعلقة بأصحاب عقود ما قبل التشغيل غير المدمجين أما منحة البطالة فمخصصة لطالبي العمل المبتدئين.

5- الاسباب المباشرة لإقرار منحة البطالة

- **ارتفاع نسبة البطالة:**

توجد العديد من الأسباب التي ساعدت على ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر وذلك بسبب الثغرات الموجودة في الآليات المعتمدة في سياسات التشغيل وتنظيم سوق العمل، وتشير الإحصائيات الأخيرة إلى أن نسبة البطالة في الجزائر سنة 2021 بلغت 13.4% وذلك حسب بيانات صندوق النقد الدولي وترتفع هذه النسب في أوساط الشباب إلى 20 % ، وحسب تصريح لوزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ، الهاشمي جعبوب يوم 15 مارس 2021 فإن نسبة البطالة في الجزائر بلغت 11.5 %، ويعود هذا الارتفاع إلى أسباب موضوعية من بينها انخفاض مستويات الإنفاق العام، وانسحاب الدولة من الاستثمارات الأساسية وغياب طبقة رأسمالية قادرة على تغطية هذا الانسحاب وهشاشة البنية الصناعية، إضافة إلى رفع القيود الجمركية وحرية التجارة في إطار الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي أدى إلى قتل المبادرات المحلية التي وجدت نفسها في منافسة غير عادلة مع مؤسسات عملاقة عابرة للقارات في شكل إمبراطوريات عريقة، وكما أن الاستعدادات المتطلبة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ساهم هو الآخر في خلق جو من الضغط على الاقتصاديات المحلية الناشئة[14]، كل هذا أثر بشكل رئيسي على معدلات البطالة في سوق العمل الجزائري وأيضا ضعف الهيئات الحكومية المكلفة بإدارة سوق الشغل وبيروقراطيتها وفسادها.

- **فشل سياسات التشغيل:**

لم تحقق هذه السياسات الاهداف المتوقعة وتحولت من الهيئات المكلفة بالتشغيل الى مجرد هياكل بيروقراطية تعني بتقديم أرقام وإحصائيات دورية مجردة وصماء وغير دقيقة وبطريقة استعراضية،[15] ومن بين العوامل التي ادت الى فشل سياسة التشغيل:

- **العامل الاقتصادي:** تدهور الاوضاع الاقتصادية للدولة مما نتج عنه انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، انخفاض الاستثمارات مما نتج عنه تدني مردودية المؤسسات.

- **العامل الديموغرافي:** ابتداء من التسعينات اصبحت الدولة الجزائرية تعيش ازمة الشغل وازمة النمو الديموغرافي على حدا سوء، فهناك اختلال بين النمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي، فانفجار النمو السكاني الذي شهدته الجزائر لم تتحكم فيه الدولة ولم تفكر حتى في نتائجه الا في مرحلة متأخرة تميزت

بفارق كبير فالنمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي ضمن النتائج المترتبة عن هذه الاخيرة هي ازمة الشغل حيث أصبح الطلب أكثر من العرض.[16]

- **دعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي**

لا يمكننا الحديث عن الاستقرار العام ما لم يكن هذا الاستقرار شاملا لكافة نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية.

- الاستقرار الاجتماعي:

يعرف الاستقرار الاجتماعي بانه حالة استعداد عقلي ونفسي وعصبي تنتظم خلالها معارف الفرد بحيث تهيئه من خلال شحنة من الانفعال والعاطفة للاستجابة، أو هو مجموعة المعارف التي حصل عليها الفرد من البيئة الجديدة بكل مشتملاتها من ارض ومزروعات وطرق وري والافراد والتنظيمات القائمة وتعمل هذه المعارف من خلال شحنة من الانفعال تظهر في مدى الموائمة مع البيئة وهنا يرجع الباحث الاستقرار الى حالة الفرد النفسية ومعارفه عن المنظمة التي سيعيش فيها ومدى انفعاله وانعطافه تجاهها.[17]

- الاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي جزء من الاستقرار الاجتماعي العام فهو جزء لا يتجزأ منه وتوجد العديد من التعاريف للاستقرار السياسي:

عرفه هيرويتز ليون **H. LEON** بغياب العنف، واستمرار وثبات الحكومات، واكتساب شرعية النظام السياسي وغياب التغير الهيكلي، عدم اللجوء للقوة والاكراه ويتعلق كذلك بقدرة النظام على ادارة الصراعات والازمات الداخلية وتوجيه الازمات الخارجية وتلبية المطالب وهو ما يعكس كفاءته.[18]

6- العلاقة بين سياسة منحة البطالة والاستقرار السياسي و الاجتماعي

من خلال التطرق الى المفهومين والوقوف على اسباب العمل بسياسة منحة البطالة ومحددات الاستقرار الاجتماعي والسياسي، جاء الحديث عن العلاقة بينهما:

ان سياسات تهميش الدولة لمجتمع يخلق فجوة حرمان لاسيما اوساط الشباب، تترافق معه مظاهر القهر والتصلب والاحتقان مما يؤدي إلى تشكيل الميول والقابلية للثورة والانتفاضة والاحتجاجات وهذا شبيه بما حدث في الجزائر لكن بطريقة سلمية، ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية من اجل بعث الاقتصاد الوطني وتوزيع برامج واليات التشغيل لمكافحة البطالة وتوفير العمل اللائق وذلك من خلال اجهزة عديدة كصندوق التامين على البطالة إلى جانب عقود التشغيل المتعددة الصور، غير انها وان سجلت انخفاضا في معدل البطالة في الجزائر إلا انها ماتزال تعاني منها لاعتبارات عديدة منها التزايد

الكبير للمقبلين على العمل لأول مرة وارتفاع النمو السكاني، واعتماد الحلول المؤقتة، وعدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.[19]

ومما سبق يتضح لنا بان سياسة التشغيل في الجزائر كانت بعيدة عن مقتضيات العمل اللائق رغم المساعي لتحقيقها مما نتج عنه فجوة الحرمان لاسيما في اوساط الشباب الذي تتوافق معه مظاهر القهر والتصلب وهذا ما تفسره نظرية الحرمان النسبي والتي يشير إليها تيدجير على أنها الحالة التي يحرم فيها شخص او جماعة من امور يعتقدون بها في حين ان شخص اخر او مجموعة أخرى تمتلك هذه الأمور،[20] وسنحاول حصر مصادر الحرمان النسبي لدى الشباب الجزائري في ما يلي:

- **الحرمان الاقتصادي:** انجر عن السياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر تردي الاوضاع الحياتية للمجتمع في مختلف المجالات وارتفاع معدلات البطالة وتدني المستوى المعيشي نتيجة النسب المرتفعة للتضخم والتي بلغت في أكتوبر 2021 بـ 9.2٪ وفقًا للإحصائيات السمية المقدمة من طرف بنك الجزائر وقد تكون الأرقام أكبر من ذلك في الواقع خاصة عند مقارنة البيانات الرسمية بالإحصائيات والبيانات المقدمة من هيئات أخرى محلية ودولية.

- **الحرمان الاجتماعي والسياسي:** إن عدم وجود سياسات اجتماعية ناجحة تعمل على تحقيق المكانة الاجتماعية للشباب وتحقيق الذات بتوفير مختلف الفرص وغياب حراك اجتماعي حقيقي مبني على قواعد وآليات اجتماعية محددة ومتفق عليها سلفا وتحظى بالشرعية والاحترام من الأغلبية، خاصة في ظل وضع يمكن تفسيره بنظرية إعادة إنتاج الطبقات المسيطرة عند بيير بورديو مما يعرض البناء الاجتماعي إلى التوتر والتفكك.

إن جائحة كورونا وتداعياتها قد عقدت من تنفيذ سياسة التشغيل بسبب الركود الاقتصادي فانعكس ذلك على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للدولة، مما دفع بالدولة إلى اتخاذ إجراءات متمثلة في آلية منحة البطالة ،[21] وعلى هذا الأساس جاء قرار منحة البطالة الذي يجسد مطلب التمكين من الادماج الاجتماعي واقرار العدالة الاجتماعية وتلبية مختلف الاحتياجات للفئات الضعيفة والمحرومة، ومن خلالها سوف يتم التحكم في الاستبعاد الاجتماعي. وحسب تصريح لوزير العمل والتشغيل يوسف شرفة، أمام أعضاء المجلس الشعبي الوطني يوم 27 أفريل 2022 فقد تم صرف منحة البطالة لشهر أفريل 2022، للمرة الثانية منذ إقرارها لمليون وتسعة وثلاثين ألف مستفيد من بين 1.5 مليون طلب استفادة. وهذا الرقم يمكنه أن يبين لنا حجم البطالة في الجزائر ونسبتها في الفئات الاجتماعية المختلفة. وقد خصصت الجزائر مبلغ قدره 142 مليار دينار جزائري، ما يُعادل حوالي 750 مليون دولار، كمنحة سنوية ستوزع على كل الأشخاص البطالين وفق الشروط التي حددها المرسوم التنفيذي 22-70 المؤرخ في 9 رجب عام 1443 الموافق 10 فبراير سنة 2022، يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها.

خاتمة :

منحة البطالة التي تم استحداثها تعد بمثابة قرار سياسي تم وضعه للتخفيف من الآثار الاجتماعية ولاقتصادية كانتشار الفقر والهجرة غير الشرعية والجريمة المترتبة عن البطالة المرتفعة خاصة لدى فئات الشباب خريجي الجامعات والمعاهد نتيجة فشل سياسات التشغيل التي لم تحقق الهدف المرجو فظلت معدلات البطالة مرتفعة امام الطلب المتزايد على الشغل، كما أنها محاولة لضمان السلم الاجتماعي، إلا أن البعض يرى أن منحة البطالة تم اعتمادها بصفة متسارعة ولم تكن مبنية عل دراسات اقتصادية واجتماعية كما أنها لم تستفد من التجارب السابقة المشابهة المحلية والعالمية، ويرى البعض أن الآثار المترتبة عنها قد تكون عكسية حيث تؤثر على قطاعات ونشاطات أخر مرتبطة بسوق العمل والشغل، ورغم أن الإجراءات التي تم اعتمادها في إقرار الحق في المنحة مرتبط بمجموعة من الشروط إلا أن دلك ليس كافيا لإعطائها الفعالية اللازمة، ومن المؤشرات التي تظهر عدم فعالية هده الآلية عدد الملفات التي تم إيداعها لد المصالح المعنية والتي بلغت 1.5 مليون طلب استفادة، تم قبول 1.39 مليون ملف وخصص له مبلغ قدره 142 مليار دينار جزائري، ما يُعادل حوالي 750 مليون دولار.

قائمة المراجع :

[1] زنيني فريدة، شيشة نوال، الاثار الاقتصادية للبطالة ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي خميس مليانة، 15 و 16 نوفمبر 2011، ص 2.

[2] قريمس مسعود، سوق العمل وسياسات التشغيل في الجزائر –رؤية نقدية من خلال المعطيات الواقعية، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، المجلد 1، العدد 9، 2021، صفحات 9–23.

[3] السيد عبد السميع أسامة، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية –الآليات، الآثار والحلول، الطبعة 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 9.

[4] دحماني محمد ادريوش ، إشكالية التشغيل في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2005–2006.
ص27.

[5] المرجع نفسه ص 15.

[6] محمد صالي ، تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم. تخصص ديموغرافيا. جامعة وهران 2 ، 2015 / 2016. ص 23.

[7] الطاهر جليط ، "دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980–2014». مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. العدد السادس/ ديسمبر 2016. ص 204.

[8] رتيبة طالبي ، البطالة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية لشباب الجزائري ، مجلة الادب والعلوم الاجتماعية ، المجلد5 ،العدد 3،2012،ص101.

[9] رتيبة طالبي ، مرجع سابق ،ص ص 103–104.

[10] ياسر عبد الرحمان واخرون ،البطالة والعنف لدى الشباب –قراءة تحليلية – ، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع ،مجلد3 ،عدد4 ،2020، ص 190.

[11] عبد الحق بن تفات واخرون ، تحليل الاثار الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة البطالة مع اشارة لحالة الجزائر ، مجلة الابحاث الاقتصادية ،المجلد 14،العدد 2 ،2019،ص55.

[12] المرسوم الرئاسي رقم 16/21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، المتضمن قانون المالية لسنة 2022.

[13] المرسوم التنفيذي 22–70 المؤرخ في 9 رجب عام 1443 الموافق 10 فبراير سنة 2022، يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها.

[14] ناجي بن حسين و آخرون، البطالة في الجزائر:– دراسة تحليلية– مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد الأول. ص 119.

[15] قريمس مسعود، مرجع سابق، ص 22.

[16] بلعجال فوزية، العوامل الديمواقتصادية المؤثرة في سوق العمل الجزائرية، اطروحة دكتوراه في الديموغرافيا، جامعة وهران، 2013.

[17] رفعت محمد سلطان، دراسة لبعض الجوانب الاجتماعية لمشروع توطين، رسالة ماجستير، جامعة عين الشمس، 1989، ص 78.

[18] الرشواني منار محمد، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الاردن، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013، ص 34.

[19] فتحي وردية، الاحتجاجات الشعبية العربية وأثرها على التشغيل – الواقع والمأمول، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلد 15، العدد 1، 2017، ص 180.

[20] داسي سفيان، العدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي في البلدان العربية، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 10، العدد 2، 2019، ص 189.

[21]المرجع نفسه ، ص 176.